مجلة الآداب واللغات
جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان / الجزائر
ISSN : 2676-1963/ EISSN: 2676-167X
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/416

التوجيه الصوتي لفكرة العامل النحوي وصلته بالنظرية التوليدية التحويلية.

Phonological guidance the idea of the grammatical factor and its link to the transformative generative theory.

يوسف بن خويا*، مخبر المعالجة الآلية للغة العربية، جامعة تلمسان، الجزائر:youssoufkhoya@gmail.com
أ.د سيدي محمد غيتري. جامعة تلمسان، الجزائرghitri@yahoo.com

تاريخ المقال
الإرسال:2021-05-09 القبول:2021-08-13 النشر:2022-05-15

الكلمات المفتاحية
التوجيه الصوتي
العامل النحوي
الوظيفية
التركيب
التوليدية التحويلية

ملخص البحث

مِن مُنطلق أنَّ لكل لغة نظامها الخاص الذي يتماشى مع طبيعتها ومستوياتها البنائية التكوينية، يجدر بنا أن نُقدم هذا العمل اللساني، الذي يَدعم نظرية العامل النحوي من خلال توسيع عملها على مستوى النص و الخطاب؛ لذلك انبرى عملنا في هذا الطرح على توجيه هذه النظرية توجيها صوتيا، باستعمال البُنَى والأوضاع المتعارف عليها داخل النظرية التوليدية التحويلية في محاولة منَّا لاكتشاف الوحدات اللغوية وتصنيفها وكذا التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة وهي قدرة المتكلم على التصرف في بُنَى اللغة للتعبير عن أغراضه ليجسد سمة الإنتاجية في اللغة.

Abstract

Considering the fact that for each language has its own system, which is in line with its nature and formative structural levels, we should provide this linguistic effort, which supports the theory of the grammatical factor by expanding its function at the level of text and discourse. thus, we focused to redirect this theory using the voice guidance, as supported by structures and conditions commonly used in the theory of transformational obstruction, in an attempt to discover and classify linguistic units as well as interpretation of the most important characteristic of language which is the ability of the speaker to act in the structure of language to express his purposes to reflect the productivity feature in the language.

Keywords

voice guidance
grammatical factor
functional
composition
grammatical factor

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعددت فروع علوم اللغة العربية تعدُّدًا كبيرا، إذا ما قُورنت بزمن مضى، وذاك مرهون بما يشهده العصر من تطور؛ وما ساعد اللغة العربية على هذا إلا نظامها المرن، فلكلّ لغة نظامُها الخاص بها، كلُّ لغة تسير وفق نمط معين يتماشى مع طبيعتها، إنها كالكائنات الحيّة كلُّ نسيج وحده، كالكائنات الحيّة في تغير مُستمر عبر الزمن.

فاللّغة العربية كبقية اللغات، لها نظامُها الخاص بها على جميع المستويات، وما يهُمُّنا كركيزة أولية في البناء اللغوي مستويين اثنين هما المستوى التركيبي والصوتي.

يُعد المستوى التركيبي من أكثر المستويات اللغوية تعقيدا، وذلك في كل لغة؛ فمن السّهل على مُتعلم اللغة إحكامُ نظام المستوى الصّوتي، المعجمي، الدلالي.. إلا أنه من الصُّعوبة بمكان إحكامُ نظام المستوى التركيبي القائمِ على إقران المحور الأفقي بالمحور العمودي.

قام التفسير العربي النحوي القديم للمستوى التركيبي على نظرية تُعد - على حد تعبير أحدهم - العمود الفقري للدّرس اللغوي القديم، إنها نظريةُ العامل النحوي، والتي دار حولها جدل كبير ما بين مؤيد ومعارض.

رأى العلماء القُدامى أن الكلمة تأخذ حركة صوتية إعرابية معينة في الجملة، فقالوا إنّ هذه الحركة إنما هي نتيجة لمُؤثِّر ما، أطلقوا على هذا المُؤثر اسم العامل؛ الذي يُعد في نظرهم سببُ تواجد الأثر الإعرابي، وفي الوقت نفسه توجيها صوتيا للعلامة اللغوية أيًّا كانت، فهل كل حركة إعرابية ناتجة بفعل عامل ما؟

عندما بحثنا عن الإجابة في هذه الإشكالية بين دفَّات الكتب وجدنا أنفسنا في صراع ما بين مؤيد لفكرة العامل ومُعارض لها، فكان هذا الجدل دافعا للبحث عن حقيقة نظرية العامل النحوي أهي فعلا حقيقة لغوية تخضع في نظامها الصوتي لتوجيه سليم تحكمُه القاعدة أم مُجرد فلسفة نحوية لا أساس لها من الصّحة؟ وصلة ذلك بالنظرية التوليدية التحويلية في الدرس اللّساني الحديث.

ولا شك أن الغاية من وراء دراستنا هاؤه، هو محاولة تحقيق نتائج موضوعيه بعيدة عن الذاتية.

إنّ الهدف من وراء ذلك هو مقاربة صوتية لِحالِ النظرية في ضوء الرُّؤى القديمة و الحديثة.

لذلك ابتدأنا بعرض مفهوم التوجيه الصَّوتي في اللغة ثم التعريف بنظرية العامل النحوي ثم انتقلنا إلى تاريخ هذه النظرية وأنهينا مرحلتنا هاتِه بوضع نظرية العامل النّحوي في الميزان النقدي.

وقد اقتضت الإجابة عن الشّق الآخر من الإشكالية بيان حقيقة نظرية العامل النحوي في ضوء النظريات الحديثة حيث انتقينا من بين كل النظريات اللّسانية، النظرية التوليدية التحويلية لمُلامستها المباشرة لنظرية العامل النحوي؛ ذلك أنّ النظرية التوليدية التحويلية فضلا عن كونها تُركّز على الجانب النّحوي فإنها نظرية تتميز بالشمولية؛ فهي لا تقتصر على تفسير أو دراسة الجانب الشّكلي للغة، بل تتجاوز ذلك إلى البنية الداخلية له، وسَنستشِفُّ العلاقة الوطيدة التي تجمع هذه النظرية بنظرية العامل النحوي.

مفهوم نظرية العامل النحوي:

يقول النُّحاة: "إنّ أيّةَ ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة (رفعا، أو نصبا، أو جرّا، أو جزما، تكون ناتجة بفعل مُؤثر عمل فيها فأكسبها تلك الظاهرة. (التواتي، 2013)

وبالتالي نُلخّص مفهوم هذه النظرية في أنه ما من حالة إعرابية للكلمة إلا وهي نتيجة لمؤثر ما. سَمى النحاة هذا المؤثر بالعامل؛ باعتباره الذي قام بالعمل وسُمي المؤثر عليه بالمعمول.

فإذا كانت الحالة الإعرابية ناتجة عن مؤثر ما، فما طبيعة هذا المؤثر؟ لقد كان للنحاة تصورا للعامل لخصه الدكتور محمد عيد في ثلاثة أمور هي كالآتي:

أ ~ العامل مؤثر حقيقة؛ إنه سبب و علة للعمل:

إنّ هذا مشهور و شائع في كتب النحو، و يوضح هذا ما يقوله` الصّبَّان تعليقا على ما نقله ´´ الأشمُوني ´´ على شرح التَّسهيل من أنّ (الإعراب ما جِيء به لبيان مُقتضى العامل،

فالعامل ´´ كجاء، ورأى، و الباء ´´ و المُقتضى: ´ الفاعلية، و المفعولية، و الإضافة ´´ و الإعراب الذي يبين هذا المُقتضى ´´ الرفع، و النصب، و الجر.) (عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، 1989)

لقد ذهب أكثر النحويين إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة تحمل في طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات؛ فتُحدث فيها الرفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم، فإذا قلنا مثلا: (ذهب زيد) فإن : (ذهب) نفسُها هي التي أحدثت الرفع في (زيد) و هي التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها و هي الضمة. (الأنصاري، 2003)

و قد لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني يُدرك بالقلب ولا ينطق به، فالمعنى عندهم له قدرة أيضا على إيجاد الحالة الإعرابية، و العلامة الدالة عليها، كما هو الحال مثلا في الابتداء الذي يرفع المبتدأ، فإذا قلنا مثلا: (المؤمنُ صادق) فإن: الابتداء هو الذي رفع كلمة (المؤمنُ) و هو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها و هي الضمة. هذا هو المفهوم البصري الشائع في كتب النحو.) (الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، 2003)

عَدَّ النُّحاة العامل شخصية لها اعتباراتُها المُلزمة` فَدَونوا له شروطا و أحكاما هي عندهم فلسفة النّحو و سِرُّ العربية جمعها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو بقدر ما يشرح لنا أصول نظرياتهم في العامل.) (عيد، أصول النحو العربي ، 1989)

و قد اتفق جمهور النحويين من بصريين و كوفيين على اعتماد العوامل النحوية و إن كانت مُثار خلاف بين الفريقين، كما اتفقوا على قسمتها إلى ضربين لفظي و معنوي.

فالعوامل اللفظية عند الفريقين ثلاثة أنواع: أفعال، و أسماء، و حروف، أما العوامل المعنوية فهي عند الكوفيين أكثر عددا منها عند البصريين.

قال عبد القاهر الجرجاني في كتابه العوامل المائة: "العوامل في النحو مائة عامل، و هي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية؛ واللفظية تنقسم إلى قسمين سمعية وقياسية.

العوامل اللفظية السماعية: هي ما سُمعت عن العرب، ولا يُقاس عليها غيرُها، كحروف الجر، والحروف المشبّهة بالفعل، مثلا فإن الباء و أخواتُها تجرُّ الاسم فليس لك أن تتجاوزها و تقيسَ عليها غيرُها.

والعوامل اللّفظية القياسية: هي ما سُمعت عن العرب و يُقاس عليها غيرُها، و تفسير هذا المعنى أنه سُمع لها أمثلة مُطّردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النّوع من العوامل، فكلُّ ما يصدُق عليه تلك القاعدة، يُطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي.

وأمّا العوامل المعنوية فإنها معنى من المعاني لا نُطق فيه، و هو معنى يُعرف بالقلب ليس للّفظ فيه حظ.)

(عاطف، 2003)

ب- العامل أمارة و علامة فقط :

يقول ابن الأنباري في ذلك : (العوامل اللفظية ليست مُؤثرة في المعمول حقيقة، و إنما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي أمارات و علامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ... وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التّعري من العوامل اللفظية عاملا (الأنباري، 1997) فالعامل في هذا المقام ما هو إلا إشارة إلى العمل، لكنه غير مؤثر بنفسه.

ج - ما أُطلق عليه اسم العامل؛ لا عمل له إطلاقا إلا أن وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقي، والعامل الحقيقي هو المتكلم.

وَوَضُح هذا الرأي عند ابن جني بقوله : ألا تراك إذا قلت ״ ضرب سعيد جعفرا"، فإن " ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصلُ من قولك "ضرب" إلا على اللفظ ״ بالضاد، و الراء، و الباء ״ على صورة ״ فَعَلَ ״ فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسُه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي و معنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمُضَامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ.) (ابن جني، 2008)

شرح النظرية:

وَضَّح الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح مفهوم العامل و المعمول عند النحاة فقال: ينطلق النحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن يُنطق به من الكلام المفيد مما هو أكثر من لفظة وذلك مثل : زيد منطلق • و هذا قد يجيء ككلام مفيد ويتألف من لفظتين، ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة و ذلك مثل :

/	زَيدٌ	مُنطلقٌ

إنَّ	زَيدًا	مُنطلقٌ
كَانَ	زَيدٌ	مُنطلقًا
حَسِبتُ	زيدًا	مُنطلقًا
أَعلمتُ خَالدًا	زيدًا	مُنطلقًا
1	2	3

فكل هذه التراكيب هي محمولة بعضها على بعض و هي متكافئة من حيث كونها تتضمن نواة واحدة و هي الأصل - لعدم دخول أية زيادة عليه - وتتفرع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد، وعند ذلك يتضح لهم أن هذا الجدول هو في الحقيقة قياس، وحدٌّ، و مثال، ويتبين بهذا المثال التركيبي أن الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر لفظيا ودلاليا على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخصُّ اللفظ و معان زائدة لم تكن موجودة في النواة، وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملا وما يؤثر فيه معمولا، ولاحظوا أيضا أن أحد المعمولين لا يمكن أن يتقدم على عامله، وهو الذي لا يستغني عنه العامل فسماه الخليل و سيبويه المعمول الأول. فيكون العامل مع هذا المعمول زوجا مرتبا. أما الأصل الذي لا زيادة فيه، فالعامل فيه هو الخلو من العامل اللفظي؛ و هو على أي حال عامل - أشرنا إليه بالعلامة العدمية- و هو ما يسمى عندهم بالابتداء، والمبتدأ هو المعمول الأول لهذا النوع من العوامل. فهذا الذي اكتشفوه ثم نظّرُوه بهذه الكيفية يمكن أن يُصاغ صياغة رياضية، ثم إنّ كل واحد من هذه الوحدات هي كيان مجرد؛ لأن العامل شيء و محتواه شيء آخر، فقد يكون العامل كلمة واحدة - ولا يكون أبدا مورفيما مركبا في كلمة - مثل :״ إن ״ و״ كان ״، و قد يكون لفظة مثل (حسبت) و قد يكون تركيبا بأكمله مثل ״ أعلمت خالدا ״، و هكذا هو الأمر بالنسبة للمعمول الأول و الثاني.

وقد تظهر معمولات أخرى غير هذين وهي في الواقع

زوائد تركيبية تدخل على العامل و معموليه، وتخرج كما هو الشأن في الزوائد التي تُزاد في مستوى اللفظة، فهي مُخصصات من حيث الدلالة و هي جميع المفاعيل إلا المفعول به - فهو دائما معمول ثان - والحال والتمييز وغير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصغرى، و قد رمزنا إلى كل هذه العناصر وعلاقتها بالرموز التالية:

[(ع م1) +م2] + خ ⟵

بحيث : ع : العمل ، و السهم يدل تقديم العامل على معموله الأول، وهما يُكوّنان بما يسمى في الرياضيات الحديثة بالزوج المُرتّب.

- م1 : المعمول الأول، م2: المعمول الثاني.
- خ: المخصص: التركيب الواجب.
- القوسان يجمعان الزوج المرتب، أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى.

إذا العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية؛ هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة؛ في هذه العلاقة تم تصنيف الكلمات إلى عوامل و مَعمُولات، أو متأثرات و على ذلك حين و جد سيبويه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون و جود عامل ظاهر في السياق، كان لا بد له من افتراض عامل محذوف أو مُضمر كما في أساليب النداء والقسم والاختصاص.

وعليه فنظرية العامل النحوي تفسير على مستوى البنية السطحية والبنية العميقة للشكل اللغوي.

تاريخ نظرية العامل النحوي:

يقول د / حسن عباس: استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية و ما يتصل بها إنما هى أثر لمؤثر أوجدها، متأثرين في ذلك بما يقرر في العقائد الدينية و مجالات علم الكلام من أن لكل حادث مُحدث، و لكل موجود مُوجِد، ولا يصح ذهنيا مخلوقا بغير خالق ولا مصنوع بدون صانع.

والمتفحص للكلمات التي استخدمها النحاة القدامى عند تعبيرهم عن العامل، من خلال حديثهم عن التأثير و التأثر، و الوجود و العدم يؤيد رأي د/ حسن عباس في أن نظرية العامل النحوي نشأت في كنف الجو العقلي العام الذي كان يحيط بالنحو.

إن أقدم المصادر التي تشير إلى نظرية العامل النحوي هو كتاب سيبويه الذي يقول فيه: عن الحرف المشبه بالفعل" زَعَمَ الخليل أنها عملت عملين: الرفع و النصب ، كما عملت كان الرفع و النصب حين قلت: ` كان أخاك زيد ` إلا أنه ليس لك أن تقول: `` كأن أخوك عبد الله `` تريد_: `` كأن عبد الله أخوك `` لأنها لا تُصرفُ تَصرُّفَ الأفعال، ولا يُضمر فيها للمرفوع كما يُضمر في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و(ما) فلم يجرُوها مجراها، و لكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها و ليست بأفعال ` ممّا يدل على أن فكرة العامل كانت راسخة في ذهن الخليل، ولا نستبعد أن يكون الخليل بن أحمد الفراهيدي هو صاحب فكرة العامل لما أوتي من عبقرية و ثقافة لغوية ورياضية واسعة؛ فهو واضعُ علم العروض، و هو الذي طور نقط أبي الأسود الدؤلي و جعلها أبعاض الحروف (الألف، و الواو، و الياء) وغيرها من الإنجازات التي تعكس عبقريته الفذة.

إن فكرة العامل هي فكرة عقلية؛ ذلك أن النحو كله "عقل من نقل." (التواتي، محاضرات في أصول النحو، 2013) وهذا ما جعل البعض من الدارسين المحدثين يعتبرون العامل مجرد فلسفة لا تمت بأي صلة للدراسة اللغوية، فهل النزعة الفلسفية لا تصلح بالفعل للدرس اللغوي؟.

يرى البحث في هذا الصدد أن النزعة الفلسفية التي اتُهم بها درسنا اللغوي ضرورة علمية مَحضَة؛ لكون النظرية هي الفرض أو الفروض التي يقدمها

العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه.

إن خلو العلوم من الافتراض- الذي عِيبَ على اللغويين العرب - مستحيل وغير وارد؛ إذ تصبح مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهر دون استكناه لما وراءه من أنظمة و قوانين.

ولا يلزم العلماء إلا الحرص على مُطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن (ويمكن التحقق من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وفق الفروض المقترحة؛ أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد، كان فرضا صحيحا مقابلا للنّظام.) (الدايم، 2006))

فنظرية العامل النحوي ليست نظرية فلسفية بل نظرية لغوية قائمة على دراسة وصفية للغة العربية المنطوقة سليقة في فترة معينة.

-نظرية العامل النحوي بين القبول و الرفض:

- رأي الأستاذ طاهر سليمان حمودة :

قال : فلسفة التقدير- في النحو العربي - تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي ~ في الغالب ~ الأصل المُقدر عند النحويين القدماء.

ويرى الدكتور أن قضايا الأصلية والفرعية والعامل والتقدير والحذف والزيادة وإعادة الترتيب، والقضايا الثلاث الأخيرة تندرج تحتها العمليات التحويلية، ولا بد من التسليم بمبدأ الأصلية و الفرعية بالإضافة إلى صلتها الوثيقة بالتقدير والعامل» (الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، 2001)

- رأي الأستاذ حسن خميس الملخ :

يرى أن العامل ركن مَكين في النظرية النحوية و أنه نظرية تفسيرية تعليمية تُفسر التغير الإعرابي، و تساعد في تعلم النحو الذي نُظر إليه منذ نشأته على أنه أوضح الطرق لوصف اللغة وتعليمها معا، ولا تحتاج العوامل إلى إرادة وطبع حتى تعمل، لأن إسناد العمل إليها هدفه التفسير والتعليم (الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، 2001)

-رأي الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح :

قال : إن نظرية العامل هي أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه ~ رحمهم الله ~ ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية، ذلك أن مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي الارتقاء إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية و مقوماتها القريبة، وهذا هو في الواقع أعمق بكثير من القول بأن مستوى التركيب هو ناتج عن تركيب الوحدات الدالة - التي هي المورفيمات في اصطلاح الغربيين- وأول دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العامل - وما يترتب عليه من عامل، ومعمول أول، ومعمول ثان، كما فهمه سيبويه في معالجة النصوص بالحاسب، فنظرية العامل يستطيع اللغوي أن يمثل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة؛ التي تتداخل فيها العناصر اللغوية؛ لأنها تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق، ويرتقي بها من مستوى مادي معقد إلى مستوى صوري مجرد قابل للاستخدام في الحاسبات الالكترونية.) (التواتي، محاضرات في أصول النحو، 2013)

- رأي الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم :

يقول : ويرى البحث كونَ مفهوم العمل، النظرية الأساس وفق تصنيفه للنظريات النحوية. وهو يمثل فعليا نظرية لكونه فرضا وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة المشتمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين؛ إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعضها يأتي عاملا بمعنى أنه مقتض لغيره، وبعض آخر يرد وفقا لهذا العمل أو

الاقتضاء بوروده معمولا. ولا يخفى أن الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام أو القانون الذي يحكم تركيب الجملة. (الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي ، 2006)

إن نظرية العامل النحوي تستوفي شروط النظرية الملائمة للظاهرة المُراد تفسيرها والتي وضعها الباحثون في فلسفة العلوم. حيث أجملوها في ثلاثة أمور هي كالآتي:

أ - يتعين أن تكون النظرية في مقولاتها كلها نتيجة منطقية لتحليل الظاهرة المُراد تفسيرها، فيجب أن تكون مشتقة من المعلومة المتضمّنة في الظاهرة، كاشتقاق نظرية العامل من ملاحظة ظاهرة التغير الإعرابي في العربية.

ب- ينبغي أن تشتمل النظرية على قوانين عامة مشتقة من الظاهرة المُراد تفسيرُها، يُناط بها إخضاع الظاهرة كلها للضبط من جهة، والتفسير من جهة أخراه، كقول جمهور النُّحاة : إن الأصل في الاسم الإعراب؛ إذ ينتج عن الأخذ به إخضاع الأسماء المبنية غير المعربة إلى تفسير يُثبت انضباطها في القانون النّظري العام للاسم.

ج - على النظرية بكل مقولاتها أن تكون قابلة من حيث المبدأ للاختبار التجريبي أو المُلَاحَظِي فمثلا : قول جمهور النُّحاة : (إن الفعل المضارع المتصل اتصالا مباشرا بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة في محل رفع أو نصب أو جزم قول يمكن اختباره تجريبيا، فحذف حرف التوكيد يظهر علامة الإعراب المناسبة.) (الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي ، 2002)

ثانيا : المعارضون للنظرية :

مثلما وُجد للنظرية مؤيدون.. وُجد لها معارضون .. إلا أن نسبة المعارضين من القدامى تكاد تؤول إلى الصفر إذا ما قُورنت مع نسبة الرفض عند المحدثين.

- قُطرب ت.206هـ :

يرى محمد بن المستنير (قُطرب) أنه لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجُمَلي، و أنّ هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تُعلَّلَ هذه الحركات تعليلا صوتيا (عمايرة، 1982) يقول :« لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني،

والفرق بين بعضها والبعض؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، ولا يزول إلا بزواله، وإنما أَعرَبت العَرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمُه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وهذا مستحيل وينشأ عنه لُبس واشتباه كبيران، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. (و هكذا حسب رأيه نشأت الحركات وكان الإعراب.) (علامة، 1993)

- رأي ابن مضاء الأندلسي: ت592هـ:

قال في كتابه الرد على النحاة :« قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأُنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل؛ لأن« العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة و طبع، ورفض تقدير المحذوف الذي لا حاجة إلى إظهاره في القول بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيبا لأن قولنا : "زيد في الدار" كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة و تلك النسبة دلت عليها "في" ولا حاجة بنا إلى غير ذلك.

كما رفض ابن مُضاء تقدير المُضمر (الذي إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كالمنادى الذي إذا أظهر فعله تغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر.

(نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، 2001)

واعترض على تقدير الضمائر المستترة لأنها غير موجودة في نص الكلام. ودعا - في نهاية كتابه - إلى إلغاء كل مالا يُفيد نطقا فقال:« ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يُفيد نطقا كاختلافهم - النُّحاة - في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نُطقا». (الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، 2001)

- رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى:

رفض الأستاذ نظرية العامل ورأى أنها سبب ً التقدير الصّناعي ً؛ وهو ما يُراد به تسوية صناعة الإعراب» (وأنّ النُّحاة أضَاعوا حُكم النَّحو بهذا التقدير والتّوسُّع فيه) (الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، 2001) وقال :« لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحُس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذُله نفسُه حين يبحث عن العامل في مثل ً التحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو النّداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء » (مصطفى، 2014)

- رأي الأستاذ إبراهيم السامرائي:

يرى أنّ العامل من آثار الفلسفة وقال عن طريقة التفكير بالعامل والمعمول؛ وهذه الطريقة في التفكير النّحوي لا تمُتُّ إلى العلم اللُّغوي بسبب من قريب أو من بعيد؛ و ذلك لأنها مُستعارة من علوم أخراه فجُرّبت في النّحو فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقا. وقال : وإذا عرفنا أن مسألة العامل والعمل أجنبية عن النحو وأنها من اختصاص العقل الفلسفي الذي يُؤمن بالسّبب أو العلة والأثر أو النتيجة، أدركنا أنّ القوم في أي متاهة سارُوا".) (الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، 2001)

- رأي الأستاذ تمَّام حسَّان :

رفض نظرية العامل وسمّاها خُرافة العمل النّحوي والعوامل النحوية وقال: الحقيقة أنّ لا عامل. إنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية المعرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللُّغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا لو أنّ المُصادفة العُرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه.

(كما رفض التّعليل النّحوي لأنه المسؤول عن خلق نظرية العامل. ويرى أنّ التقدير بَلِيَّة فقال: والتقدير بَلِيَّة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتُلي بها النحو العربي ولا زال يُبتلى.) (الملخ، نظرية الاصل والفرع في النحو العربي، 2001)

- نظرية العامل النحوي وعلاقتها بالنظرية التوليدية التحويلية:

أثارت نظرية العامل النحوي في النحو العربي جدليات كبيرة بين النُّحاة قديما وحديثا، وشغلت أبوابا من كُتب النّحو لتعلُّقها بالتفسير و التحليل الإعرابي للتركيب النّحوي، ونظرية " تشُومسكي" اللّسانية التي مبدأُها التوليد والتحويل أي كيفية إنتاج الجُمل مع إمكانية تحويل الجُملة من بنية عميقة إلى بنية سطحية، فهذه النظرية تتوجّه إلى الإنسان صاحب اللغة أو الى ما يُسميه "تشومسكي" بالمُنجَز المثالي في مُجتمع لُغوي مُتجانس يعرف لغته معرفة كاملة وهو شرط ضروري، لان الغاية هي محاولة الوقوف على القوانين الإنسانية التي تجعل الإنسان يتميز بهذه القدرة على أداء اللغة.

(ولبلوغ هذه الأهداف يرفض "تشومسكي" النحو الوصفي الذي يقف عند الوقائع اللغوية ويصفُها كما هي ويُوضح أن هناك جانبين مهمين لفهم اللغة

الإنسانية الأول هو الانجاز اللغوي، يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا أي البنية السطحية، و الثاني هي الطاقة اللغوية، تمثل عند المتكلم السامع المثالي في البنية العميقة للكلام) (الراجحي، 1979)

وهذان المصطلحان؛ الطاقة اللغوية والانجاز، يُمثلان حجر الزاوية في النظرية التوليدية التحويلية عند "تشومسكي" لأن الانجاز اللغوي أو السطح يعكس الطاقة اللغوية أي يعكس ما يجري في العُمق من عمليات، إذ اللغة التي تُنطق فعلا إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحيانا، ودراسة الانجاز أي البنية السطحية يقدم التفسير الصوتي للغة، ودراسة الطاقة أي البنية العميقة، يقدم التفسير الدّلالي لها، ولعلّنا نصل من فحوى هذا الكلام إلى أنه ثمّة أشياء وأمور خفية تتميز بها النفس البشرية ويجب على الدّارس إن يكتشفها.

ولعلّ من المواطن التي تجمع بين النظريتين هو إن فكرة السطح والعُمق تعيد إلى الذّهن قضية التقدير عند النحاة العرب، وإذا كانت النظرية التوليدية التحويلية تهتم بالجهاز الدّاخلي الذهني للمتكلمين عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي، فان الأمر كذلك مع نظرية العامل، فهناك من يُرجع مسالة التقدير إلى المتكلم نفسُه كما مرّ معنا، وتلتقي نظرية العامل النّحوي عند النُّحاة العرب مع النّظرية التوليدية التحويلية لتشُومسكي بشكل أساس في مفهوم الكفاءة؛ فهي-أي الكفاءة- النظام النحوي الموجود تقديرا داخل كل بناء، ومن جملة القواعد التي يُشبه فيها النحو التوليدي النحو العربي قواعد الحذف و الزيادة و التعويض و إعادة الترتيب. (عزوز، 2007)

ومن الأمثلة التي تُؤيد ذلك مايلي:

أولا: الحذف: وينقسم الحذف إلى عدة أنواع نذكر مثلا حذف الحرف ومن أمثلة ذلك؛ قوله تعالى: قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ٨٥ [سورة يوسف,٨٥]

أي قال له أولاده مُتعجبين لا تزال تذكر يُوسف؛ لاتفتُر من حُبه و(لا) محذوفة حيث حذف النافي (لا)، ولا يُحذف النّافي قياسا إلا في القسم، زعم الخليل وسيبويه أن (لا) تُضمر في القسم وقد يُحذف شذوذا دون القسم. وأصلُ الكلام - في غير كلام الله سبحانه- أي البنية العميقة للجملة (لَا تَفتَؤُ أَنتَ) ثم أصبحت بعد تطبيق قانون الحذف إلى (تَفتَؤُ) وهي البنية السطحية للجملة وهو حذف اختياري؛ أي جائز.

ثانيا: التّمدد أو التّوسع: وله أشكال كثيرة من أمثلة ذلك قوله تعالى:. قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ١ [سورة الجن,١]

فأصل الكلام - في غير كلام الله سبحانه - أي البنية العميقة (استماع نفر من الجن) ولكن بعد تطبيق (قانون التمدد) تمدد نائب الفاعل (استماع) إلى جملة، وذلك على نحو ما جاء في الآية الكريمة وهي البنية السطحية للجملة.

ثالثا: الزيادة أو الإقحام: لها أشكال متنوعة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ٢١ [سورة الفجر,٢١]

حيث تكرر المصدر (دَكًّا) لغرض التوكيد ومنه قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ٣٦ [سورة المؤمنون,٣٦]

رابعا: إعادة الترتيب (التقديم والتأخير): وله أشكال عديدة ومتنوعة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ٢٥ [سورة الغاشية,٢٥]

وأصل الكلام –في غير كلام الله سبحانه- (إِنَّ إِيَّابَهُم إِلَينَا ثُمَّ إِنَّ حِسَابَهُم عَلَينَا)، وبعد تطبيق قانون إعادة الترتيب أصبح الكلام على ما هو عليه في الآية الكريمة.

خاتمة:

إن أهم الأمور التي تم استنتاجها و ترجيحُها

انطلاقا من محتوى هذه الدراسة هي كالآتي:

1 - العوامل النحوية ليست مُؤثرات حقيقة، و إنما هي مُجرد أَمَارات وعلامات يُستدلُ بها على سِرّ تواجد الحركة الإعرابية في الكلمة المُؤثر عليها... بينما المُؤثر الحقيقي في أواخر الكلمات - التي اصطلح النحويون على تسميتها بالمعمُولات - هو المتكلم .

و دليل ذلك هو ما يلي:

فاللفظ الذي اعتُبر عاملا ما هو إلا مُتوالية صوتية يُشكل اتحادها كلمة لها معنى، وأصوات الكلمة - في الغالب - لا يمكن أن تؤثر في الحالة الإعرابية للكلمة التي تليها في التركيب بحكم المجاورة، فما بالك بكلمة لا تجاورها في التركيب، ولك المثال الأتي : أَنشَدَ سَعِيد قَصِيدَة مُذهِلَة.

إذا كان لأصوات الفعل ״ أَنشَدَ ״ تأثيرا في رفع كلمة ״ سَعيدٌ ״ فإنه بالضرورة لا يمكننا نطق آخر حرف من كلمة ״ سعيد ״ إلا بالرفع... لأن الأصوات صادرة من جهاز النطق الذي يتحكم في طريقة نطق كل حرف ~ أي أن المتكلم مُسيّر لا مُخيّر ~ فإن كان لأصوات كلمة تأثيرا في أواخر حركة الكلمات ~ التي اصطُلح عليها بالمعمُولات ~ لمَا عَرف تاريخ اللغة العربية ظاهرة اللَّحن الناتجة من مخالفة عُرف الناطقين باللغة العربية. ففي ذلك المثال يمكننا أن ننطق ״ سعيد ״ ~ و هي في نفس الموقع ~ بالنصب أو الجر وبالتالي : اللفظ لا يمكن أن يكون عاملا.

2 - الألفاظ - التي اعتبرها جمهور النُّحاة عوامل ~ ليس لها تأثير في عملية الرفع والنصب والجر والجزم، إلا أن لها وظيفة داخل التركيب حيث تظهر قيمتها عند إدخالها و مثال ذلك : محمد جَوَاد.

فإن أدخلنا على هذه الجملة الحرف المشبّه بالفعل ״ إن ״ تُصبح الجملة كالآتي: إِنَّ مُحمدًا جَوَادٌ.

وبالتالي : إن نصب ״ محمد ״ بمجرد دخول ״ إن ״ على الجملة دلالة على أنّ ل ״ إن ״ قيمة أساسية ولها علاقة وطيدة بعمل المتكلم وبالتالي كونُها ليست عوامل لا ينفي عنها حقيقتها الوظيفية داخل التركيب.

فتواجدها المطّرد داخل التركيب دليل على ارتباطها الوثيق بعمل المتكلم، وربما هذا ما جعل علماءنا القدامى يعبرون عن عمل المتكلم بدلاله الألفاظ والمعاني.

فاصطلحوا عليها تسمية عوامل لفظيه ومعنوية، فالخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب "العين " لا يخفى عليه هذا الأمر، وإطلاقه لمصطلح عوامل كان له حكمة منها؛ فهو بعد دراسته الوصفية للغة، وملاحظته لذلك التواجد المطّرد للكلمات أو الحروف - التي سُمّيت عوامل - كان دليلا قاطعا على أن لها علاقة وطيدة بعملية رفع العرب - الفصحاء المتكلمين باللغة سليقة- ونصبهم وجرهم وجزمهم أثناء عمليه الكلام. كانت تلك الألفاظ والمعاني عُدّة عمل المتكلم أثناء قيامه بالكلام، ولا يمكن للعامل أن يعمل بغير عُدّة، وبالتالي تواجد العُدّة في قلب الخطاب دلالة على العمل، لذلك لا غرابة أن يُعبَّر عن العامل الحقيقي الذي هو المتكلم بدلالة العوامل المساعدة في العمل، والتي لا يمكن نفيُها أو الاستغناء عنها. فتواجُدها يغير الأثر الإعرابي- كما هو مُجسد في المثال السابق- لذلك لا نستغرب عندما يُصرّح ابن جني بأن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم، ومع ذلك نجده في الجانب التطبيقي يقول بالعوامل اللفظية والمعنوية لأنها تعكس عمل المتكلم.

3 - إنّ نظرية العامل النحوي ليست نظرية فلسفية بل نظرية لغويه قائمه على دراسة وصفية للغة العربية. وُجدت لتُقدم تفسيرا لسرّ تواجد الأثر الإعرابي للكلمات في الجملة، وفشلُها في إعطاء تفسيرات مُقنعة في بعض الحالات الإعرابية لا ينفي ما قدمته من تفسيرات هامة في الكثير من الظواهر النحوية، مثلما لا يُنفى حقيقتها

كنظرية نحويه مبنية على أسس منطقية منبعُها الواقع اللغوي. كما نجد في مقابل ذلك إن النظرية التوليدية التحويلية لا تُعد نظرية متكاملة بمعنى أننا لانستطيع أن نطبقها تطبيقا كاملا في درسنا النحوي، فمن عقباتها خُلوها من خاصيّة الإعراب من رفع ونصب وجر فهذه الحركات لا وجود لها في نظرية التحويل.

4-إذا كان العامل هو المتكلم فان هذا سيُسفر عن الإشكال الآتي : هل اللغة وضعية أم إلهامية، فالإجابة عن هذا الإشكال سيفصل لنا في الإشكال الأهمّ: هل عملُ المتكلم ناتج من عرف المجتمع اللغوي، أم انه ناتج من طبيعة اللغة التي أودعها الله في الإنسان.

5-إن نظرية العامل النحوي والنظرية التوليدية التحويلية لها اثر واضح في الدّرس النحوي من خلال التفسير والتحليل للكيفية التي يُنتج بها المخاطب الرسالة اللغوية وصولا إلى المتلقي، وعملية الفهم والتأويل لديه حسب مُقتضيات السياق، فلذلك تمكنا من إزاحة النقاب وكشف الحجاب عن القدرة الكامنة وراء الفعل اللساني، لذلك فهُما نظريتان لغويتان تُكسبا ن الباحث اللغوي القدرة على سبر أغوار الذات الإنسانية إلى حد بعيد.

-قائمة المصادر والمراجع:

ابراهيم مصطفى. (2014). *احياء النحو*. القاهرة: مؤسسة هنداوي.

ابن الأنباري. (1997). *أسرار العربية*. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن جني. (2008). *الخصائص*. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

أحمد عزوز. (2007). *المدارس اللسانية*. وهران الجزائر: دار ال الرضوان للنشر.

التواتي بن التواتي. (2013). *محاضرات في أصول النحو*. الجزائر: دار الوعي.

حسن خميس الملخ. (2002). *التفكير العلمي في النحو العربي* . غزة: دار الشروق.

حسن خميس الملخ. (2001). *نظرية الأصل والفرع في النحو العربي* . دار الشروق: عمان الأردن.

خليل أحمد عمايرة. (1982). *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي* . سوريا: المجلة العربية للعلوم الانسانية.

طلال علامة. (1993). *تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة*. بيروت لبنان: دار الفكر اللبناني للنشر والتوزيع.

عبده الراجحي. (1979). *النحو العربي والدرس الحديث*. بيروت: دار النهضة.

محمد عبد العزيز عبد الدايم. (2006). *النظرية اللغوية في التراث العربي* . القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

محمد عيد. (1989). *أصول النحو العربي في نظر النحاة* . القاهرة: عالم الكتب.

وليد عاطف الأنصاري. (2003). *نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا*. الأردن: دار الكتاب الثقافي.